

لان المقدمة الخارجية التي تتوقف عن عليها لا يمكن الاستغناء عن احد من المقدمتين
ولذلك اي لا جزاء صدقة المقدمة الاجنبية فلو لم تصدق اي المقدمتين
الاجنبية لا يلزم ان تكون مبنيا لذلك الشيء بل يكون تارة مبنيا
وتارة لا يكون مبنيا فاني في مقال النظم لا يكون مبنيا بل هو مبنيا
وبعد ذلك الشيء اي لا يكون على احدية المقدمتين هذا بيان
المراد بما يرد في النتيجة المقدمتين اي وليس المراد بهما ان تكون اجزا للنتيجة
عزلا عن المقدمتين او لا بد من تركيب النتيجة من بعض اجزا المقدمة الاولى
وبعض اجزا المقدمة الثانية العقلية اي مجموع الفهمتين المستعملين
مجموعهما لا احدهما اي لكل منهما على حد ذاته استعمال في اجزا العقل الخردية
كجموع كل انسان حيوان وكل خرد جسم فكل من العنصرين دخل في الاستعمال
سقط ما اورد هنا واعتبر من على اجزاه ما ذكر في مقدماته اجزاه خارج هو
يقوله صور لما قدمه من ان المراد تركيب بصورة مخصوصة وهي ليست بوجه
هنا واول اعطاء وتودي في علم خردية مستعملين ما باليات قولنا في
الخروج جميع ما خرج به يقولنا بصورة مخصوصة فالاقرب ان المراد
تصديق فنتصور بوجه بصورة وان قوله مخصوصة بيان من عنده هو
الموافق كما ذكر على التمسك فلهذا لم ينظر اليه في الاجزاه وبهذا الوجه ايضا
يجب بعض في الاجزاه الاستعمال العقلية يقتضي مستلزمها واجزاه تتوافق
المساواة فينبغي بالذات بانها خرجت بغير صورة لان المراد صور بصورة
مخصوصة وانها وهم واوردنا ان كل انسان هو انسان وكل حيوان حيوان
ان يخرج عن الكبري واذا قلت كل انسان هو انسان وكل حيوان حيوان
عني الصغرى واجيب بوجهه انه يجب من ان هذا في المعنى من الانقسام
او مقدمتها ليست كلها فضلا لان ما عني ان الصغرى في الاول والثاني
الكل عني في الثاني لساقتيها اذ لا بد من تفصيل الطرفين في
النتيجة ذهنا واقادها خارجا وحيث كان متدينا وهذا خارج
لم يكن التركيب مبنيا قضية ما يعم اليقين ويعتبر المراد بالبناء على
يقتضي في واسطة كافي السكالات وله وينبغي اليقين ما يقتضي في واسطة
كما تستلزم من المقدمتين او احدهما فتخرج القياس من الى السكالات الاولى

قوله

لان القياس يجب ان يحل له ادخول القياس الكاذب ايضا في العرفي ولو لم
التي اخذ من جملة العقلية فهو منصوب عطف على القياس وان لم يوجد
اي القياس الموزون اتي معناه اتقوله نفسا الموقر بالقياس بالقياس لا يلزم
مقابلتها بالمعنى في الاستنباط ولا لصانها بغيره بحيث ان النتيجة اخذ
بيان المراد بالبناء على النتيجة بالضرورة وذلك لانهما كذا في اجزا السويدي
عاقلة تركيبها سويديا على السويدي كل جسم موقر اي من السويدي والصورة
على مذهب الحكماء ومن نحوهم الفوقية على مذهب الحكماء وان
بشيء قلت ان على هذا يكون موقوف عدمها بخلافه على الاول فقط
توجد في ولا تقتضيها في ذلك تنصا المعنى في عدمها وانها وهم ان
المقتضى المذكور في الاقتران في الفقرة مع انه ليس كذلك لا يخرج القرب
الاستنباط في مقتضى الثاني لينتج مقتضى المقدم وهذا الاقتران في
بخلافه والاستنباط في او اسم الاشارة لاجل ما ذكر من تعريف الاقتران في
تكون قوله بخلافه الاستنباط في على حذف مصداق اي بخلاف تعريف
الاستنباط في فانها دل على النتيجة بالعمل وان استتب قلت هو الذي
ذكرت ضد النتيجة او يقتضيها بالفعل لا تقتران مجرد نفسه
بل الاستنباط في الاقتران في غير من غير فضل لهما با واد الاستنباط
التي هي لكن والمراد بالحدود حد هذه التلافة الاصفى والاولى والآخر
وسميت حدودا لانها اطراف والحد في المعنى الطرف بالجملة اليه
داخلت على المقصود يعلم ومع كونها سبب هذا القرب مقتضى
يقوله اورد والعقد بذلك العقلية وعن المنصور في ما يجب بان
تخصيصها الاقتران في بالجملة لعقد الشرح اليه سبب الاستنباط في الاقتران في
الشرطي في المتاح وان اجيب عنه ولا يخفى انه اعتدلا عن قولي
لاننا في ذلك القدر بل هو اي عند استخراج الاقتران في الاقتران في
فتمكينها من اقترانها في توفيق السكالات في اقتراح العقلية
منه اذا كان من السكالات الاولى وبعضها في اقتراح المتصلتين منه اذا كان
منها الثاني وبعضها في اقتراح المتصلتين مع احتمالية فالاولا انه يصدق
قولنا كان الانسان فزاد كان الانسان عددا وكلما كان الانسان عددا فزاد